الأنباء
السبت 31 ديسمبر 2011

سليمان يطرح مع السفير السوري ضرورة التنسيق لضبط الوضع على الحدود وقهوجي يؤكد أن الأمور تحت السيطرة

لبنان: التراكمات الأمنية و«الخروقات» تتصدر الاهتمامات ووزير الداخلية بعد ميقاتي ينفي وجود القاعدة

الرئيس اللبناني ميشال سليمان مستقبلا السفير السوري لدى لبنان علي عبدالكريم (محمود الطويل)

رغم دخول لبنان عطلة رأس السنة، بقيت التراكمات الأمنية تتصدر واجهة الاهتمامات السياسية، الى جانب متابعة التطورات السورية نظرا الى إدراك الجميع تأثير تداعيات تلك التطورات على الساحة الداخلية اللبنانية.

وعشية انتهاء العام وإطلالة عام جديد تمنى رئيس الجمهورية ميشال سليمان ان يحمل العام 2012 الخير والاستقرار للوطن وان يكون عام الحوار والتفاهم بما يساعد في إنتاجية المؤسسات ومحافظة لبنان على استقراره في خضم الاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

وإذ أشار الرئيس سليمان الى انه مع نهاية العام الحالي تنتهي عضوية لبنان في مجلس الأمن الذي رأسه مرتين من خلال العامين 2011/2010 فإنه لفت الى الدور الذي لعبه على المستوى الدولي، منوها بجهود بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة التي كانت مواكبة بدقة لهذه المرحلة، والتي كانت موضع تقدير من العديد من بعثات الدول في مجلس الأمن والأمم المتحدة.

واستقبل الرئيس سليمان السفير السوري لدى لبنان علي عبدالكريم علي وبحث معه العلاقات الثنائية واطلع منه على الأوضاع السائدة بعد بدء لجنة المراقبين العرب أعمالها، وتناول اللقاء ضرورة التنسيق لضبط الوضع لجهة الخروقات الحدودية والتعاون في التحقيق بمقتل 3 لبنانيين قرب الحدود مع سورية منعا لتكرار ذلك من جهة، ولوقف الاختراق من جهة ثانية من خلال تدابير لضبط الوضع على الحدود.

إلى ذلك، أشارت مصادر مطلعة الى ان سليمان شدد خلال اجتماع المجلس الأعلى للدفاع نهار الخميس على أهمية الجهوزية الأمنية واستنفار كل الأجهزة تجنبا لأي أعمال من شأنها استهداف الاستقرار والأمن وضرورة التصدي للطابور الخامس الذي قد يستغل الظرف الإقليمي الحرج لضرب الاستقرار اللبناني. وبحسب المصادر فقد طلب سليمان من المعنيين وقادة الأجهزة التحقيق في المعلومات ومتابعتها لحظة بلحظة لإبعاد شبح الاستهداف الأمني عن المسرح الداخلي، من خلال افتعال حوادث فردية وإضفاء طابع سياسي عليها، أو بإثارة مشاكل في بعض المخيمات الفلسطينية وتوظيفها سياسيا.

وعلى هذا الصعيد ايضا، ذكرت معلومات ان تغييب ذكر «القاعدة» مقصود، لأسباب واعتبارات كثيرة تحيط بهذا الموضوع الشديد الحساسية.

وكشفت المعلومات ان اجتماع المجلس الأعلى أزال الغموض الذي يكتنف بعض المسائل، وخاصة ما سبق وتحدث عنه وزير الدفاع فايز غصن حول عمليات تحصل على بعض المعابر غير الشرعية، لاسيما في عرسال.

من جهتها، أشارت أوساط قريبة من المعارضة الى ان المجلس الأعلى للدفاع استعرض في اجتماعه التقارير التي تقدم بها قادة الاجهزة ولم يتمكن وزير الدفاع فايز غصن من تقديم وثائق او اسماء محددة بناء على تقارير كانت بعلم الجميع تتناول اسماء محددة لارهابيين محتملين قد تكون دخلت لبنان بجوازات سفر مزورة، لكن التحقيقات التي اجريت بقيت مفتوحة من حفظ دون ان ترقى المعلومات بشأنها من مرحلة الشك الى مرحلة اليقين. واعتبرت الاوساط ان القراءة النهائية افضت الى عدم وجود مجموعات منتظمة من القاعدة، فلبنان ليس سوى معبر لها احيانا، وهو بالتأكيد ليس مقرا لهذا التنظيم او ذاك، كما اتفق الرأي على احتمال وجود اشخاص من انصار القاعدة وفكرها.

وهاب: عرسال لا تتحمل المسؤولية

الوزير السابق وئام وهاب اعلن ان وزير الدفاع سمع تقارير من الاجهزة الامنية عن ان هناك اشخاصا يتسللون الى سورية، واوضح انه حاول شخصيا استيضاح الامر من مسؤولين امنيين، وتبين ان هناك من يتسلل الى سورية، مؤكدا في الوقت نفسه انه لا مراكز للقاعدة في الأوضاع في المخيمات الفلسطينية على الاراضي اللبنانية، في ضوء ما جرى تكرارا في مخيم عين الحلوة، فأعلن عن اتخاذ كل الاجراءات للحيلولة دون تحول المخيمات الفلسطينية الى بؤر للتوتر.

تكتل لبنان أولا

في غضون ذلك، طالب نواب في «تكتل لبنان أولا» محمد كبارة، قاسم عبدالعزيز، كاظم الخير، خالد ضاهر، معين المرعبي، خالد زهرمان، بالاضافة الى عدد من العلماء خلال اجتماعهم في طرابلس، رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي بـ«اتخاذ الاجراءات الجدية الآيلة الى حماية اللبنانيين وسيادة لبنان من أي اعتداء مرتقب، ووقف مسلسل الخطف والقتل والتفجير من قبل شبيحة الداخل»، وتوقف المجتمعون في بيان لهم أمام «المزاعم التي أطلقها وزير دفاع النظام السوري في لبنان (وزير الدفاع فايز غصن) عن وجود لتنظيم «القاعدة» على الاراضي اللبنانية، والذي استخدمه نظام الاسد في إدامة وتعزيز أكاذيبه، كما في تشويه صورة لبنان وسمعته الدولية.

ولفت المجتمعون الى أن «الحكومة إضافة الى عدم قيامها بواجب حماية الشعب، ترفض حتى التقدم بشكوى ضد نظام الاسد، سواء الى جامعة الدول العربية أو الى الأمم المتحدة، أقله لضمان حقها في سيادتها على أرضها، وحق شعبها في الحصول على تعويضات من نظام الأسد بعد إدانته».

ملف التعيينات

على صعيد آخر، عاد ملف التعيينات الى دائرة المتابعة، وفي هذا المجال أشار وزير الصحة علي حسن خليل الى أن الحكومة لا تستطيع أن تتجاوز قواعد وضعتها لمقاربة ملف التعيينات، والكل مدعو الى إقرارها، مؤكدا الحرص على الوصول بهذا الملف الى خواتيمه، رغم ان الحكومة تعرف طبيعة التركيبة في البلاد التي تفرض التوازنات المؤثرة طائفيا ومذهبيا على القرار في التعيينات.

وكشف خليل أنه وحتى الساعة لم يحصل توافق على رئيس مجلس القضاء الأعلى، لكن اتفاقا غير معلن جرى بين الأطراف الأساسيين في الحكومة يقضي بعدم ربط التعيينات الاخرى بهذا المنصب إذا لم يتم التوافق عليه.

● بيروت ـ محمد حرفوش

الحريري: مرتكبو جريمة وادي خالد سيجلبون للقضاء

أكد الرئيس سعد الحريري ان الذين ارتكبوا جريمة قتل الشبان اللبنانيين الثلاثة في منطقة وادي خالد سيجلبون عاجلا ام آجلا الى العدالة.

وفي دردشة مع متتبعيه على موقع «تويتر» قال الحريري: علينا ان نفكر دائما بطريقة ايجابية، فالامل موجود دائما، ولكن في بعض الاحيان علينا ان نبحث عنه ولا احد يقدر او سيتمكن من فرض اي شيء على طريقة الحياة اللبنانية..

وحول بعثة المراقبين العرب في سورية دعا الحريري الى تفعيل عملهم معا والا فلن يكون لهم مصداقية فيما يفعلون.

اعتبر أن كلام غصن لم يأت من العدم

نقولا لـ «الأنباء»: شعار «بيروت منزوعة السلاح» لا أفق له لو كان المقصود به «سلاح حزب الله»

رأى عضو تكتل «التغيير والاصلاح» النائب د.نبيل نقولا ان حفلة الزغاريد المفتوحة والتحامل والقدح والذم بحق وزير الدفاع فايز غصن حفلة سياسية بامتياز غير معنية بخطورة الواقع الأمني على الحدود مع سورية معتبرا ان كلام الوزير غصن عن وجود عناصر من القاعدة في عرسال اصدق من كل هذا الضجيج الاعلامي المستحدث كونه لم يأت من العدم بل استمده انطلاقا من موقعه كوزير للدفاع من معلومات اطلعته عليها اجهزة المخابرات العسكرية مشيرا بالتالي الى ان المعلومات التي أدلى بها الوزير غصن يجب اخذها بعين الاعتبار لتفادي الاخطر على البلاد بدلا من تصدي البعض لها عبر اتهامهم الوزير صاحب الاختصاص بالكذب والافتراء وبالخيانة العظمى.

ولفت النائب نقولا في تصريح لـ «الأنباء»: الى ان اخطر ما يضطلع به المتحاملون على الوزير غصن هو محاولتهم اعطاء المعلومات موضوع السجال صبغة طائفية ومذهبية، ضاربين عرض الحائط بما قد تسببه تلك المحاولات من تأجيج للنفوس بين المواطنين وبما قد تحمله لاحقا من تشنجات في الشارع معتبرا بالتالي ان المعترضين على كلام الوزير غصن لمجرد الاعتراض فقط اثبتوا عدم مسؤوليتهم حيال تحصين الداخل اللبناني من كل ارتداد سلبي عليه نتيجة التطورات في المنطقة، مشيرا الى ان ما بين الكلام في السياسة والكلام في الأمن فاصل عريض لا يمكن لاحد مهما علا شأنه وموقعه محوه او تجاوزه بمعنى آخر يعتبر النائب نقولا ان الشأن الأمني هو كالارقام لا يخطئ في العملية الحسابية وهو بالتالي ما يستدعي اخذ المعلومات الامنية التي ادلى بها الوزير غصن على محمل الجد والتعامل معها بنفس وطني وليس طائفيا داعيا الحكومة الى تحمل مسؤولياتها عبر تكليف الجيش بحماية الحدود مع سورية من كل عمل امني يسيء الى الدولتين اللبنانية والسورية.

وردا على سؤال حول موقف وزير الداخلية مروان شربل الذي اكد فيه عدم توافر معلومات رسمية حول وجود عناصر من القاعدة في بلدة عرسال، تساءل النائب نقولا ما اذا كان يعتبر الوزير شربل ان معلومات الوزير غصن حزبية ميليشيوية وغير صادرة عن وزير سيادي في الحكومة وتحديدا عن وزير الدفاع الوطني صاحب الاختصاص الاول في تقصي المعلومات الأمنية ومتابعتها معتبرا ان وزير الداخلية يتكلم «ناقض ومنقوض» ويتحف اللبنانيين بلغة بحت سياسية لا تمت الى العمل الامني بصلة حيث لا مكان للشعر والشعراء مشيرا الى ان ما يجب على الوزير شربل القيام به ترك السياسة لاصحابها والكف عن اطلاق التصاريح المتناقضة بما يتوافق وموقعه من العنوان المطروح والاهتمام بأمنيات البلاد وفقا للمعطيات الامنية وعلى قاعدة تطبيق القوانين وليس التغاضي عنها للابقاء على فرع المعلومات بالرغم من عدم شرعيته.

على صعيد آخر وعن تحرك نواب بيروت باتجاه الرؤساء الثلاثة تحت شعار «بيروت منزوعة السلاح» اكد النائب نقولا ان هذا الشعار شابه العيب بالاساس اذ يجب ان يكون لبنان كله منزوع السلاح بمعزل عن سلاح المقاومة وذلك لاعتباره ان بيروت ليست اكثر لبنانية من غيرها من المدن والمناطق اللبنانية وان السلاح الفردي منتشر على كامل الأراضي اللبنانية وموجود بوفرة داخل كل بيت ودار، مشيرا الى ان امتلاك المواطنين للسلاح بالطرق غير القانونية يتسبب في تكرار التوتر وارساء حالة من عدم الاستقرار الامني، لافتا ردا على سؤال الى انه اذا كان المقصود بشعار «بيروت منزوعة السلاح» هو النيل من سلاح «حزب الله» فسيبقى مجرد شعار لا افق له، وذلك لاعتباره ان الحزب ليست لديه صواريخ لا في بيروت ولا في محيطها محذرا من مغبة المزج بين سلاح المقاومة والسلاح الفردي مع المواطنين داعيا القوى الامنية والمسؤولين الامنيين الى التصدي لهذه الآفة عملا بالقوانين المرعية الاجراء. .

● بيروت ـ زينة طبارة

د.نبيل نقولا

أخبار وأسرار لبنانية

● **خارطة تعيينات: فيما ذكر الرئيس ميقاتي أن أول ما سيقوم به مطلع العام الجديد هو الاجتماع مع رئيس مجلس الخدمة المدنية لوضع خارطة كاملة لكل التعيينات. وقال ان ملف شهود الزور «موضوع خلافي، فلا ضرورة لفتحه الآن»، أفادت مصادر الحلف الثلاثي: حزب الله وأمل والتيار الوطني الحر، بأن الأولوية في العمل الحكومي مطلع العام الجديد ستكون ملفي الموازنة وشهود الزور، وتأجيل التعيينات الى حين التوافق مع رئيس الجمهورية.**

● **لبنان على مقاعد الانتظار:** تقول مصادر ديبلوماسية ان الأزمة السورية لن يسمح لها بأن تأخذ مدى ابعد ولو ان المطلوب ان تبقى مستمرة وفق الايقاع نفسه الى حين دنو ساعة التفاوض. وانسجاما مع ما سبق، فإن لبنان مضطر للجلوس على مقاعد الانتظار والذي يبدو انه انتظار مؤذ كون المراهنات الداخلية على انتصار هذا الفريق او ذاك تؤدي الى شل الحركة السياسية إن على صعيد التفاعل الداخلي او حتى على صعيد السلطة التنفيذية.

● **توقيف 11 شخصاً في الضاحية قاموا بحوالي 122 عملية سلب وقتل: أعلن وزير الداخلية مروان شربل في مؤتمر صحافي عن توقيف 11 شخصا قاموا بحوالي 122 عملية سرقة وسلب وقتل في مختلف الأراضي اللبنانية.**
وقد تم القبض عليهم في منطقة الضاحية الجنوبية.

السعودية تمنح اليمن نصف مليون طن من الوقود

آلاف اليمنيين يحتشدون تحت شعار «معاً حتى نحقق أهداف الثورة» ومظاهرات مؤيدة لصالح ترد «إن عدتم عدنا»

صنعاء ـ وكالات: ينظر اليمنيون بحذر الى مستقبل ثورتهم التي نادت منذ مطلع العام 2011 باسقاط نظام الرئيس علي عبدالله صالح وانتهت بتسوية سياسية بين الموالاة والمعارضة بالتوقيع على المبادرة الخليجية التي لا يعترف بها الثوار.

ولايزال مئات الآلاف من اليمنيين في الساحات والميادين العامة في 18 محافظة يهتفون ضد المبادرة الخليجية منذ التوقيع عليها في نوفمبر ويعتبرونها لا تعنيهم ويؤكدون عزمهم على الاستمرار في الثورة حتى اسقاط النظام برمته من موالاة ومعارضة.

وغدت المبادرة الخليجية التي ارتضاها أطراف الصراع في اليمن محل تجاذب ما دعا نائب الرئيس عبدربه منصور هادي لتحذير الاطراف المتصارعة من مغبة التلاعب بتطبيق بنودها.

وقال هادي لـ «يونايتد برس انترناشونال» «أي محاولة للالتفاف على تنفيذ المبادرة الخليجية من قبل الاطراف السياسية سيكون موضع رفض من قبل المحيط الاقليمي والدولي».

وأكد على أن ادارة المجتمع الدولي بشأن انهاء الازمة اليمنية تترجم عن طريق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والمحددة بقرار مجلس الامن 2014 الذي صدر نهاية أكتوبر الفائت.

وامس توافد عشرات الآلاف من اليمنيين المناهضين للرئيس علي عبدالله صالح على العاصمة صنعاء للمشاركة في مظاهرات احتجاجية عقب صلاة الجمعة تحت شعار «معا حتى نحقق أهداف الثورة» بشارع الستين أكبر شوارع العاصمة اضافة الى 17 محافظة يمنية، وذلك بالتزامن مع مظاهرات مماثلة في أمانة العاصمة دعا اليها الحزب الحاكم في جمعة «وإن عدتم عدنا» للتعبير عن تطلعهم للسير قدما في تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها.

ونظمت الجماهير اليمنية المناهضة لصالح فعالياتها تحت شعار جمعة «معا حتى نحقق أهداف الثورة»، حيث جدد المتظاهرون خلالها المطالبة بمحاكمة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ومعاونيه في السلطة لاتهامهم بقتل المتظاهرين سلميا حسب البيان الذي وزعته اللجنة في ساحة الاعتصامات الرئيسية وسط العاصمة.

وتعد هذه الجمعة رقم 47 التي ينظمها المناهضون للنظام منذ بداية الاحتجاجات مطلع العام الحالي، وقد تم اختيار شعار هذه الجمعة بعد أن دعت «اللجنة التنظيمية لثورة الشباب الشعبية» الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في بيان لها مؤخرا إلى بدء الإجراءات الفعلية لتقديم رموز النظام في اليمن إلى محكمة الجنايات الدولية ومنعهم من السفر وتجميد أرصدتهم.

متظاهرون يطالبون بمحاكمة الرئيس علي عبدالله صالح (ا.ف.پ)

في المقابل، كان حزب المؤتمر الشعبي العام (الذي يترأسه الرئيس صالح) قد دعا أنصاره ومؤيديه إلى وقف المظاهرات التي تعبر عن تأييدها لصالح والحزب، وذلك لتهيئة الأجواء والمناخ المناسب أمام حكومة الوفاق الوطني (المشكلة مناصفة بين المؤتمر وتحالف أحزاب اللقاء المشترك المعارض) لمباشرة مهامها.

في سياق موازٍ، أعلن في الرياض أمس أن السعودية ستمنح اليمن دفعة جديدة من الوقود، ملقية بطوق نجاة ثان خلال 6 أشهر لجارها الجنوبي لمنع نقص الوقود هناك وتصاعد حالة من الفوضى.

وذكرت مصادر نفطية مطلعة أن شركة النفط (أرامكو) السعودية ستشتري المنتجات النفطية من السوق وستطلب من الموردين إرسال الشحنات إلى اليمن وتبلغ الكميات التي يتلقاها اليمن من السعودية في شهر يناير المقبل نحو 500 ألف طن.

وقالت المصادر «هناك اتفاق بين اليمن والسعودية تشتري أرامكو بموجبه البنزين وزيت الغاز وتدفع ثمنه».

وتعد هذه ثاني خطوة من نوعها، فقد اعتمد اليمن على ثلاثة ملايين برميل من النفط السعودي المجاني لتشغيل مصفاته في شهر يونيو الماضي حينما كان خط الأنابيب الرئيسي بالبلاد معطلا بسبب تفجيرات.

تحليل إخباري

زيارة صالح لأميركا لا توفر له الحصانة أو المنفى

دبي ـ رويترز: يظهر طلب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح السماح له بزيارة الولايات المتحدة أنه ربما يكون استسلم الآن لفكرة التخلي عن السلطة بعد احتجاجات استمرت لأشهر لكنه لا يضمن له الحصانة من المحاكمة التي ينشدها مقابل تنحيه.

وتبحث واشنطن ما اذا كانت ستمنحه تأشيرة للعلاج لكنها لا تريد ولا تستطيع إيواء صالح على أراضيها لفترة طويلة.

ويسود اعتقاد متزايد بين الخبراء بأن الحكومة اليمنية المستقبلية ربما تجد في نهاية المطاف أن التعهد بالعفو عن الرئيس يثير انقسامات تعطيها حق مخالفة هذا البند من الاتفاق الذي تريد السعودية والولايات المتحدة تطبيقه لتنحية صالح عن الحكم.

وقال ابراهيم شرقية المتخصص في حل النزاعات بمركز بروكنجز الدوحة عن سعي صالح للذهاب للولايات المتحدة «أعتقد أن صالح يدرك أن المسألة منتهية بالنسبة له شخصيا وهو يعمل على الرحيل».

«لا يريدون التعامل مع تداعيات هذا وهو وجوده على أراضيهم ويدركون المشاكل المصاحبة للعفو».

وأضاف «ايا كانت الترتيبات الآن فإنه سيكون هناك اتجاه يطالب بمحاكمة صالح».

وبموجب المبادرة الخليجية التي أيدها قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودعمتها واشنطن التي مولت صالح طويلا بوصفه شريكا مهما في حملتها «ضد الإرهاب» باليمن يتخلى الرئيس اليمني رسميا عن صلاحياته لنائبه بحلول فبراير.

ويحتفظ صالح بلقب «رئيس الدولة» شرفيا الى أن تجري انتخابات الرئاسة لاختيار خليفة له في 21 فبراير.

وظهر طلب صالح الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة للمرة الأولى الشهر الماضي حين وقع اتفاق نقل السلطة لكن منشقا عن نظام صالح يقول إن التحديات التي واجهتها شبكة نفوذه بالمؤسسات الحكومية في الآونة الأخيرة ربما جعلت الزيارة اكثر إلحاحا.

وقال عبدالله السعدي مندوب اليمن بالأمم المتحدة سابقا الذي استقال من منصبه في مارس بعد مقتل عشرات المحتجين دفعة واحدة هناك ثورة الآن داخل مؤسسات الدولة المختلفة.

«العمال يتمردون على الإداريين الذين عينهم صالح، هناك ثورة تمتد الى هذه المؤسسات وتسيطر سلميا».

وأثار طلب حصول صالح على تأشيرة موجة غضب في الدوائر السياسية بواشنطن وبين صانعي الرأي بما في ذلك مجلس تحرير صحيفة واشنطن بوست.

وأشارت الصحيفة الى الغضب الذي سببه السفير جيرالد فيرستاين حين وصف مسيرة تعز بأنها عمل استفزازي قبل ان تفتح القوات النار على المحتجين وقالت إن التأشيرة ستمنح لجوءا ضمنيا لصالح مما يلهب الموقف «تماما مثلما غضب الطلبة الإيرانيون حين وافقت الولايات المتحدة على استقبال الشاه للعلاج عام 1979».

ويقول مراقبون إن الاعتبارات القانونية بعيدا عن نفور الولايات المتحدة من حليفها السابق تجعل احتمال بقاء صالح على الأراضي الأميركية لفترة طويلة غير مرجح.

وتواجه واشنطن مزيدا من التشويه لصورتها بسبب مسألة منح صالح الحصانة دون حسم لوجهته النهائية.

وصورة الولايات المتحدة سيئة بالفعل بين اليمنيين بسبب استخدامها طائرات بدون طيار وصواريخ لقتل أعضاء مزعومين بتنظيم القاعدة.

ويقول مايكل هانا زميل مؤسسة «ذا سينشري» وخبير القانون الجنائي والعدالة الانتقالية إن من المرجح أن يحمي هذا الوضع صالح من أي تحرك قانوني خلال وجوده بالولايات المتحدة ولكن ليس بعد أن يفقد وضعه الحالي.

وأضاف: قدومه الى الولايات المتحدة من عدمه لا يصادر على أي عمليات محاسبة مستقبلا. «سجله مدون في سجله وهذا سيبقى».